تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الدين العام في العراق للمدة (2004- 2020)

Analysis of the impact of some macroeconomic variables on the public debt in Iraq for the period (2004-2020)

الباحث: سعدون عدنان خليل
Saadoun Adnan Khalel
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة
sadonsadon446@gmail.com

ا.م.د مهند خميس عبد
Muhannad Khamis Abd
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة
Muhannad-Khamis@uofallujah.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2022/ 6/17 تاريخ قبول النشر 2022/8/3 تاريخ النشر 7 / 2024/4
10.34009/aujeas.2024.183170

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد(M2)) وعلاقتها بالدين العام بالاضافة الى قياس وتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020). اذ اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الكمي القائم على الاقتصاد القياسي من خلال تطبيق الاساليب القياسية الحديثة اذ تم استخدام منهجية انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) وتم استعمال البيانات الربع سنوية للمدة (2004- 2020) بهدف قياس وتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بـ(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد الواسع) كمتغيرات مستقلة والدين العام كمتغير تابع من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 10).

اما اهم النتائج التي توصل اليها البحث فهي وجود علاقة عكسية في الاجلين القصير والطويل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(النمو الاقتصادي، عرض النقد، التضخم، البطالة) والمتغير التابع المتمثل بـ (الدين العام) اي ان ارتفاع معدلات المتغيرات الاقتصادية المستقلة يؤثر بشكل ايجابي على الدين العام مما يؤدي الى انخفاضه. وقد اوصى البحث بأنه يجب على الجهات المسؤولة والمتمثلة بالسياسات الاقتصادية الكلية ان تعمل على ايجاد السبل والوسائل التي تعمل على تقليل الاعتماد على الدين الخارجي لأنه مصدر قلق وخطر على الاقتصاد العراقي وبالأخص فيما يتعلق بعامل التبعية الاقتصادية والسياسية والتي تترتب نتيجة هذا الدين العام وبالأخص ان العراق يتمتع بوفرة مالية وخصوبة ارضية فعلى الجهات المسؤولة ان تعمل جاهدة لاستقلال هذه الثروات افضل استقلال.

الكلمات المفتاحية: *النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد، الدين العام.*

Abstract

The research aims to study some macroeconomic variables (economic growth, inflation, unemployment, money supply (M2)) and their relationship to public debt, in addition to measuring and analyzing the relationship between some macroeconomic variables and public debt in the Iraqi economy. For the period (2004-2020). As the research relied on the descriptive approach and the quantitative approach based on econometrics through the application of modern standard methods, as the methodology of the Autoregressive Distributed Deceleration Model (ARDL) was used, and the quarterly data for the period (2004-2020) was used in order to measure and analyze the relationship

between some macroeconomic variables And represented by (economic growth, inflation, unemployment, broad money supply) as independent variables and public debt as a dependent variable through the use of the statistical program (Eviews 10). The most important findings of the research are the existence of an inverse relationship in the short and long terms between the independent variables represented by (economic growth, money supply, inflation, unemployment) and the dependent variable represented by (public debt), meaning that the high rates of independent economic variables positively affect the Public debt, which leads to its decline. The research recommended that the responsible authorities represented by macroeconomic policies should work to find ways and means that reduce dependence on external debt because it is a source of concern and danger to the Iraqi economy, especially with regard to the factor of economic and political dependence that results from this public debt, especially that Iraq enjoys With financial abundance and fertile soil, the responsible authorities must work hard to obtain the best independence for these wealth.

***Key words**: economic growth, inflation, unemployment, money supply, public debt.*

المقدمة

تعد قضية الدين العام من بين اهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصادات الدول، ومستوى معيشة ابنائها ومستقبل الاجيال الحالية والمستقبلية، فهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة لذلك من موازينها، ولضمان تمتع الدولة باستدامة الدين العام من الضروري امتلاك القدرة أو الطاقة الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة للحد من نمو الدين العام بمعدلات مضطربة أو تبسيط مستوى الإنفاق العام غير الفعال أو تنويع الإيرادات العامة من خلال الاستثمارات وغيرها من المصادر الجديدة، وأن عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية يعني الاغراق بالمديونية في ظل عدم تقليص النفقات غير الضرورية وعدم تعزيز الإيرادات غير النفطية والصادرات السلعية، كل هذا يجعل من الضروري الاهتمام بتنويع مصادر الإيرادات في العراق لتجنب الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية متطلبات السلع والخدمات.

اهمية البحث:

اصبحت قضية الدين العام في العصر الحديث من القضايا المهمة، فقد وضع هدف تخفيض الدين العام ضمن الاهداف الاولية، كذلك حثت المؤسسات الدولية على تخفيض تراكم الديون في ظل التحولات الراهنة كون الدين العام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستدامة المالية.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث على وفق الاتي: هل يوجد اثر لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020).

فرضية البحث:

يسعى البحث الى اختبار الفرضية التي تنص على انه: يوجد اثر ايجابي ذو دلالة احصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020).

هدف البحث:

1. دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالدين العام.

2. قياس وتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

منهج البحث:

لأثبات فرضية البحث والوصول الى نتائج تخدم هدف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الكمي (القياسي) بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق.

حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث هي الاقتصاد العراقي.

اما الحدود الزمانية فقد تمثلت بالمدة (2004- 2020).

هيكلية البحث:

قسم البحث الى اربعة محاور رئيسية، اذ اشتمل المحور الأول على الاطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام بينما تضمن المحور الثاني العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام، اما المحور الثالث فقد تضمن الانموذج القياسي للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام واختتم البحث بالمحور الرابع الذي تضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول: الاطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة على مستوى العالم وهو من المفاهيم المهمة وقد تعددت المفاهيم المعطاة لهذا المصطلح ويمكن ان يعرف على انه: التغير التلقائي في مؤشرات الاقتصاد القومي والذي يعني ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وان التغير يحدث تلقائياً طبقاً لقوى العرض والطلب في السوق (بدران، 2014 :20) كما يعرف بأنه الارتفاع في الانتاجية الاقتصادية في بلد معين من خلال الزيادة في انتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة مع استبعاد التضخم الاقتصادي واثاره (Paul, 2019: 14)، وكذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي: بأنه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الناتجة عن مزيج من الزيادة في الانتاج بالنسبة للأفراد والنمو السكاني وبالتالي فأن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يرافقه نمو اقتصادي يعرف بانه ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (محارب، 2001: 148).

ثانياً: انواع النمو الاقتصادي

هناك انواع عديدة للنمو الاقتصادي ينبغي التمييز بينها وكما يأتي:

1. النمو التلقائي

ينشأ هذا النوع من النمو بطريقة تلقائية من دون التخطيط المسبق لتحقيق هذا النمو والذي يتمثل بالزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي بمعدل اكبر من الزيادة في السكان هذه الزيادة ناتجة عن التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، اذ يمتاز هذا النوع بالبطء لكن احتمال تعرضه الى تقلبات عنيفة امر وارد (بن قدو، 2013 :65).

2. النمو المخطط

يظهر هذا النوع من النمو نتيجة التخطيط الشامل والعلمي المسبق للموارد والحاجات الموجودة في البلد، ويرتبط هذا النوع من النمو ارتباطاً قوياً ووثيقاً بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وكذلك يرتبط بفاعلية المتابعة والتنفيذ والمشاركة الشعبية الواسعة في عملية التخطيط وعلى كل المستويات، ويمتاز هذا النوع من النمو بانه ذاتي الحركة وان استمراره لبضعة عقود يمكن بعدها ان يتحول الى نمو مضطرد (الرشدان، 2008: 51).

3. النمو القاسي

يستفيد من هذا النوع من النمو الطبقة الغنية والميسورين بينما يقبع الملايين من افراد المجتمع في مستويات عالية جداً من الفقر، وبتفسير اخر ان هذا النوع من النمو يشكل عبئًا على الفقراء ونعمة للأغنياء ومن امثلة هذا النوع ما حدث في البرازيل والمكسيك (الشمري،2008: 82) اذ يشهد اقتصاد هذه الدول استقراراً في اغلب فتراته مما يجعلها تحقق معدلات نمو عالية.

4. النمو العابر

هذا النوع من النمو يتصف بعدم الاستمرارية بسبب عوامل طارئة سواء كانت خارجية او داخلية والتي كانت سبباً لوجوده، وهذا النوع من النمو الاقتصادي غالباً ما يكون غير ثابت ولا يمتلك الدوام والاستمرارية، ويسود هذا النوع في اغلب البلدان النامية ذات الاقتصادات الريعية لان اغلبها تحقق نمو اقتصادي غير مستمر(ماجد، 2008: 18).

5. النمو الخانق

يعرف على انه النمو الذي لا يتصاحب معه توسع في الحريات والممارسات الديمقراطية اذ ساد هذا النوع من النمو في العديد من الدول التي حصل فيها تقدم اقتصادي ولكن النظام السياسي لهذه الدول اتسم بالقمع والاضطهاد واخراس الاصوات لكل من يدعو لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن امثلة هذا النمو الخانق ما حدث في جنوب افريقيا وتشيلي اذ شهدت هذه الدول تقدمًا اقتصاديًا لكن نظامها السياسي اتسم بالقمع والاضطهاد (سلمان، 2015: 281).

ثالثاً: مفهوم التضخم

لقد تعددت التعاريف المعطاة للتضخم فمنهم من عرف التضخم: بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة (الافندي، 2012: 489) ومنهم من يعرف التضخم: بانه ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ناتج عن فائض في الطلب الكلي يفوق عن قدرة العرض الكلي على تغطية تلك الزيادة في الطلب الكلي (داغر، 2018: 199).

بينما عرف الاقتصادي المشهور(M–Friedman) التضخم بانه: اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها اذ يعد زيادة عرض النقود هو العامل الاساس المسؤول عن ظاهرة التضخم وذلك من خلال زيادة متوسط ما تحصل عليه الوحدة الواحدة من الناتج المحلي من كمية النقود الموجودة (معلة، 2017: 182).

وبشكل عام ينبغي للتعريف السليم ان يوضح كيف تتفاعل العوامل المسببة لظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار فيما بينها وتنتج حالة تضخمية وليس مجرد الاشارة الى هذه العوامل اذ يرى فريق من الاقتصاديين بان التضخم هو ظاهرة نقدية فقط، بينما يرى فريقاً اخر بان التضخم هو ظاهرة استخدام الموارد وبالتالي لا يمكن في كل الاحوال تفسير ارتفاع الاسعار بانه تضخم فاذا رافق ارتفاع الاسعار زيادة بالدخل فان ذلك لا يعد تضخم، لكن عند الوصول الى مرحلة الاستخدام الكامل فان الزيادة في الطلب يقابلها ارتفاع في المستوى العام للأسعار (طاقة، 2008:

281) لان الاقتصاد وصل الى مرحلة التشغيل الكامل اي انه غير قادر على زيادة الانتاج والاستخدام عند زيادة الطلب لذلك ترتفع الاسعار.

ويمكن حساب معدل التضخم وفق الصيغة الاتية: (الافندي، 2012: 489)

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للاسعار}}{\text{المستوى العام للاسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

رابعاً: انواع التضخم

هناك انواع عديدة للتضخم يمكن توضيح اهمها وعلى النحو الاتي:

1- التضخم الزاحف

في هذا النوع من التضخم ترتفع الاسعار بشكل تدريجي وبطيء ولكنه مستمر، وهذا النوع يحصل في حالة ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات مع بقاء العرض (الانتاج) ثابت مما يؤدي الى ارتفاع في الاسعار(الزبيدي، 2011: 31)، اما في حالة انخفاض الطلب الكلي ينخفض معدل ارتفاع الاسعار.

2- التضخم المستهدف

هو قيام السلطة المعنية بتحديد مستوى معين لمعدل التضخم، ثم يقوم البنك المركزي باستخدام سياسات نقدية متاحة لتحقيق هذا المعدل خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنتين. ويستطيع البنك المركزي الوصول الى معدل التضخم المستهدف عن طريق استخدام الية لتحديد مدى معين لسعر الفائدة الحقيقي في الاجل القصير (الجراح، 2011: 135).

3- التضخم المستورد

يحدث هذا التضخم عندما يعتمد اقتصاد دولة ما على الاستيرادات من السلع والخدمات، فأن هذه الدولة تكون عرضة للتضخم من هذا النوع والذي يستورد من الخارج، فعندما تستورد دولة من الدول سلع وخدمات من الخارج وان دول العالم الخارجي تعاني من ارتفاع الاسعار، فان تلك الدولة ستستورد هذا التضخم اليها (الافندي، 2013: 280).

4- التضخم الجامح

وهو اخطر انواع التضخم ويطلق عليه ايضاً التضخم المفرط الذي يظهر نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في المعروض السلعي نتيجة الظروف غير الاعتيادية السياسية او الاقتصادية فقد ترتفع الاسعار بمعدل يتجاوز (50%) شهريًا او (100%) سنويًا (Bernanke, 2005: 36).

فضلاً عن انه هناك انواع اخرى للتضخم: كالتضخم المفتوح والتضخم المراقب والتضخم المضغوط.

خامساً: مفهوم البطالة

تُعد البطالة مشكلة عالمية اذ توجد بنسب مختلفة في كل دول العالم سواء النامية او المتقدمة منها، وكما هو معروف ان البطالة تعني عدم توفر فرص العمل لشخص يرغب في العمل في مجال معين يتفق مع خبرته وقدرته، اذ تعرف البطالة على انها اضطرار جانب من العمل المنتج اقتصاديًا على التوقف الاضطراري بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والانتاج (الشمري، 2009: 289)، كما وتشير البطالة الى ذلك الشخص الغير قادر على ايجاد مصدر للرزق، بما يعني استبعاد من لديهم مصدر رزق ناتج عن انتاج عمل سابق او ميراث حتى وان كانوا راغبين بالعمل

وقادرين عليه ولا يجدون فرص عمل عند مستوى الاجور السائدة (رشوان، 2015: 22) كما وقد عرفت البطالة على انها: الفرق بين قوة العمل المعروضة وقوة العمل المستخدمة عند مستويات الاجور السائدة في سوق العمل خلال مدة زمنية معينة (السعودي واحمد، 2008: 11)

سادساً: انواع البطالة

يتضح من خلال مفاهيم البطالة اعلاه وبالرغم من الاختلاف فيما بينها الا انها اتفقت بالجوهر وهذا الاختلاف اتى من تباين الآراء حول انواع البطالة اذ حددت لها انواع وحسب الزوايا التي يمكن النظر اليها من تلك الزوايا وان اهم تلك الزوايا يمكن ان نتناولها على النحو الاتي: (القريشي، 2007: 187)

1- البطالة الهيكلية

يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة التغيرات الهيكلية في الحالة الاقتصادية، مما ينتج عنه ظهور عدم التوافق بين المهارات الموجودة والمهارات المطلوبة للفرص الوظيفية المتاحة.

2- البطالة المقنعة

يتمثل هذا النوع من البطالة بتشغيل اعداد من العمال يفوق الاحتياجات الفعلية، اي ان الزيادة في اعداد العمال لا يقابلها زيادة في الانتاج مع قصور فرص التوظيف في القطاعات المنتجة، مما يؤدي الى تدني مستوى الانتاجية نتيجة اشتغال العمال في مجالات تكون الانتاجية فيها محدودة، ويعتبر هذا النوع خطر لأنه يمثل هدراً للموارد ولا يضيف على الناتج القومي الاجمالي (عبدالسميع، 2007: 16) اي بالمعنى الاقتصادي لا يمكن عد كل شخص يدرج اسمه ضمن قائمة العاملين عاملاً. فالشخص الذي يحقق زيادة في الانتاج هو الذي يعد عاملاً اي يكون معدل الانتاج موجبًا، وبالمقابل هناك اشخاص يعملون ومدرجون ضمن قوائم العاملين لكن انتاجيتهم تقترب من الصفر او سالبة وبالتالي يطلق على هؤلاء العاطلون عن العمل وتمثل هذه الحالة بطالة مقنعة (القريشي، 2007: 195).

3- البطالة الاختيارية

يظهر هذا النوع من البطالة عندما يوجد افراد لا يرغبون بالعمل عند الاجر السائد في السوق، وذلك بسبب مرونة الاسعار والاجور في السوق اي لا توجد بطالة اجبارية لان الاسعار والاجور تتمتع بالمرونة لتعيد الوضع الى حالة التوازن.

4- البطالة الموسمية او العارضة

يظهر هذا النوع من البطالة بشكل موسمي ويرتبط بطبيعة النشاط الانتاجي وتذبذبه بين الحاجة للأيدي العاملة في اوقات معينة، وتراجع تلك الحاجة في اوقات اخرى وذلك حسب طبيعة الموسم وفي الغالب توجد هذه البطالة في مجال الاعمال الزراعية وفي مجال السياحة نظرًا لموسمية تلك القطاعات (خضر واخرون، 2013: 21)، ففي المواسم المخصصة لهذه القطاعات يزداد الطلب عليها ويزدهر الامر الذي يزيد من حجم الطلب على الايدي العاملة غير ان هذا الطلب يختفي بانتهاء ذلك الموسم.

5- البطالة الاحتكاكية

تظهر بسبب الانتقال المستمر لقوة العمل بين منطقة واخرى، وفي نفس المنطقة بين مهنة واخرى (احمد، 2008: 12) وتنشأ كذلك نتيجة نقص المعلومات لدى الذين يبحثون عن العمل او لدى اصحاب الاعمال نفسهم، وتحدث في الدول النامية والمتقدمة ولهذا فأن اقامة مراكز للمعلومات الخاصة بغرض التوظيف سوف يقلل من

مدة البحث عن العمل ويتيح للافراد الذين يبحثون عن العمل فرصة للاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة اكبر (الزواوي، 2004: 19).

فضلاً عن انه هنالك انواع اخرى للبطالة: كالبطالة التكنولوجية او التقنية، البطالة الاجبارية، والبطالة الدورية.

سابعاً: مفهوم عرض النقد

يمثل عرض النقد مجموعة من الوحدات النقدية التي يتم تداولها في الاقتصاد خلال مدة زمنية محددة، اذ يعرف بانه مجموع وسائل الدفع التي تكون بحوزة الافراد والمشروعات المختلفة خلال مدة زمنية معينة (نجم، 2020: 192). كما ويُعَرف بانه النقد الموجود لدى الافراد اضافة الى الاحتياطيات الموجودة في البنك المركزي (Amadeo, 2019: 1)

او يمكن تعريفه بانه: مجموع الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد المحلي التي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقاً لمالكيها من مشروعات وعائلات وهي التي يمكن من خلالها الحصول على السلع والخدمات (المان، 2010: 93). الا ان اختلاف الاقتصاديين حول نوع الودائع التي يمكن ان يتضمنها تعريف عرض النقد قد ادى الى بروز اشكال مختلفة لهذا المعروض النقدي وذلك بحسب ما تشمله من ودائع والتي سيتم التطرق لها وكالاتي:

1. عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

يمثل مختلف وسائل الدفع، حيث يشمل مجموع النقود الرسمية التي بحوزة الجمهور (المؤسسات والافراد) اضافة الى الودائع تحت الطلب، وبناءً على ذلك عند حساب عرض النقد يجب استبعاد (كاظم وحسين، 2013: 239)

- الودائع التي بحوزة البنوك التجارية.
- ودائع البنك المركزي وودائع الحكومة لدى الخزينة.
- النقود المطبوعة حديثاً والتي لم توزع بعد.

وعليه يمكن التعبير عن عرض النقد بالمعنى الضيق وفق الصيغة الاتية:

$$M1 = DD + CC \dots\dots\dots (1)$$

اذ ان:

M1: عرض النقد بالمعنى الضيق DD: الودائع الجارية CC: العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي

2. عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

يُطلق عليه احيانًا السيولة المحلية اذ يتكون من عرض النقد بالمعنى الضيق مضافًا اليه الودائع الآجلة في البنوك التجارية وودائع التوفير، ويمكن توضيحه من خلال الصيغة الاتية: (السيد علي ونزار، 2004: 29)

$$M2 = M1 + Td + Sd \dots\dots\dots (2)$$

اذ ان:

M2: عرض النقد بالمعنى الواسع. Td: نقود الودائع.

Sd: ودائع التوفير. M1: عرض النقد بالمعنى الضيق.

3. عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3):

يشمل هذا المعنى عرض النقد بالمعنى الواسع (السيولة المحلية) مضافًا اليه الادخارات خارج البنوك التجارية (اي لدى جمعيات الاقراض والمؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة ....الخ). ويمكن التعبير عنه بالصيغة الاتية: (حداد ومشهور، 2005: 90).

$$M3 = M2 + Ms \dots\dots\dots (3)$$

اذ ان:

M3: عرض النقد بالمعنى الاوسع. M2 : عرض النقد بالمعنى الواسع. Ms : اشباه النقود(*).

4. عرض النقد بمقياس السيولة (M4)

تتكون السيولة العامة في الاقتصاد من عرض النقد بالمعنى الاوسع مضافًا اليه الموجودات المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالسندات والاوراق المالية العامة وسندات الادخار والادوات التجارية (صاري، 2014: 20). لذلك ظهر بالإضافة الى البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تعرض للجمهور انواع من الموجودات المالية الجديدة والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية، اذ يمكن التعبير عن عرض النقد بمعنى السيولة بالمعادلة التالية: (البياتي وميرال، 2013: 70)

$$M4 = M3 + Lm \dots\dots\dots\dots (4)$$

اذ ان:

M4: عرض النقد بمقياس السيولة.

M3: عرض النقد بالمعنى الاوسع.

Lm: شهادات الودائع القابلة للتفاوض.

ثامناً: مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

تكمن اهمية هذا المؤشر في اعطاء صورة اجمالية لعبء الدين العام على الاقتصاد المحلي ويمكن الاخذ به كشرط للانضمام الى الاتحاد الاوربي وفقاً لمعاهدة (ماستر يخت) عام (1992) ومن شروط هذه المعاهدة ان لا يتجاوز مقدار الدين العام الداخلي والخارجي عن (60%) من الناتج المحلي الاجمالي وان تجاوز هذه النسبة يعد مؤشرًا لدخول الحكومة في ازمة المديونية (البغدادي، 2012: 413).

ويعد مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها قياس مدى وجود الاستدامة المالية من عدمها وعلى هذا الاساس ووفق هذا المؤشر فأنه عندما تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي متدنية فأن ذلك ينعكس على تطور الصادرات في البلد بصورة ايجابية(داود، 2009: 73).

المحور الثاني: العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام

اولاً– العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام

كما هو معروف ان النمو ومن وجهة نظر اقتصادية هو زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة زمنية معينة، اذًا بحسب منطوق النظرية الاقتصادية فأن النمو يرتبط بعلاقة عكسية مع الدين العام (مع بقاء العوامل الاخرى

*** اشباه النقود: تتكون من الودائع الاجلة التي في حوزة المصارف وغيرها من الودائع الاخرى، بالإضافة الى اصول اخرى اكثر سيولة، فتكون في مجموعها ما يعرف بالعوامل المؤثرة في وسائل الدفع وذلك لكونها تتحول الى نقود او تعود الى حالتها، فتؤثر في كمية النقود المتوفرة في المجتمع.**

على حالها) اذ انه عند زيادة النمو الاقتصادي يزداد الدخل القومي وترتفع ايضاً الايرادات الضريبية مما يؤدي الى تقليص الفجوة بين الايرادات والنفقات من جهة وزيادة معدلات الادخار والاستثمار والاستهلاك من جهة اخرى الامر الذي يؤدي الى تقليص الانفاق من قبل الحكومة والذي يمول في الغالب عن طريق الدين العام وبسبب انخفاض حجم الانفاق الحكومي الناجم عن ارتفاع النمو الاقتصادي ينخفض الدين العام.

وهناك وجهة نظر اقتصادية متفائلة بمقتضاها تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام علاقة طردية اذ انه عند وجود نمو اقتصادي يزداد الدين العام اذا كانت تلك الزيادة في الدين العام في ذلك البلد موجهة نحو استثمارات انتاجية ولا يعاني ذلك البلد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي او من السياسات التي تشوه الحوافز الاقتصادية او من الصدمات المعاكسة الضخمة اذ ان ذلك النمو يجب ان يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها المحددة ويبقى فائض ربح يحصل عليه البلد من تلك المشاريع الانتاجية، وتتساءل دراسة اجراها صندوق النقد الدولي لماذا تؤدي المستويات الضخمة من الديون المتراكمة الى نمو اقل؟ (ابو مدلله ومازن، 2013: 275) يأتي افضل تفسير لذلك من نظريات (عبء الديون المفرطة) التي تنص على انه اذا كان هناك احتمال ان يكون الدين اكبر من قدرة سداد الدين في المستقبل فأن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي وبالتالي تضر بالنمو الاقتصادي.

ثانياً- العلاقة بين التضخم والدين العام

غالبًا ما يثير معدل التضخم المرتفع المخاوف بشأن الزيادة في الدين العام بناءً على الخوف من ان الديون الكبيرة ستحفز الحكومة على تحول ديونها الى نقود(Holtfrerich and et al, 2016: 53) ولمواصلة تمويل نفقاتها قد تلجأ الحكومة الى تحويل الديون الى نقد من خلال التمويل النقدي ويعد التمويل النقدي هو نوع اخر من انواع الضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة الاستهلاك وبالرغم من ان تلك الضرائب تزيل جزءًا من الدين العام الحقيقي الا انها تترك تضخماً مفرطًا في اعقابها وتسبب عمليات التضخم المفرط خسائر فادحة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد (Burda & Charles, 2009: 432).

مما تقدم يتضح ان العلاقة بين التضخم والدين العام هي علاقة طردية ذات اثر سلبي أي انه عند زيادة التضخم يزداد الدين العام (مع بقاء العوامل الاخرى على حالها).

ثالثاً- تأثير البطالة على الدين العام

للبطالة اثار كثيرة وتتبلور هذه الاثار في الجوانب الاقتصادية الى حدًا كبير بسبب الارتباط الوثيق بين هذه الظاهرة والجوانب الاقتصادية اذ تمثل البطالة احد مصادر الهدر في استخدام الموارد البشرية كما انها تؤدي الى الركود الاقتصادي ومن ثم انخفاض مستوى الدخل وبالتالي انخفاض الانفاق الاستهلاكي وهو بدوره يقود الى الركود الاقتصادي وعند حدوث الركود الاقتصادي يلجأ البلد الى الدين العام بهدف انعاش الاقتصاد الكلي والخروج من ازمة الركود الاقتصادي(وديع، 2008: 8) اذ يتضح من خلال ذلك ان ارتفاع معدل البطالة يؤدي الى انخفاض الدخل الشخصي والذي بدوره يقود الى انخفاض الاستهلاك لان الدخل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستهلاك وبالتالي الانخفاض في الاستهلاك يقود الى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤثر وبصورة مباشرة على معدلات الاستثمار التي تنعكس بصورة سلبية على اقتصاد البلد عن طريق ارتفاع معدلات الكساد ومن ثم الركود الاقتصادي مما يدفع الى ان تلجأ الدولة الى الدين العام سواء كان هذا الدين داخلي ام خارجي.

وبناءً على ما سبق فأن العلاقة بين البطالة والدين العام هي علاقة طردية حسب منطق النظرية الاقتصادية.

رابعاً– العلاقة بين عرض النقد والدين العام

ان زيادة عرض النقد تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وعندما يزداد الطلب على السلع والخدمات ويصبح الانتاج غير قادر على مواكبة الزيادة في الطلب الكلي عندها يرتفع المستوى العام للأسعار بافتراض وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل (عدم وجود موارد معطلة) ومن ثم يزداد الاستهلاك وينخفض الاستثمار نتيجة انخفاض سعر الفائدة وهذا ما يؤدي الى هجرة رؤوس الاموال الى الخارج وذلك للاستفادة من الفرق بين اسعار الفائدة المحلية والعالمية وبذلك يزداد الدين العام هذا من جانب، ومن جانب اخر عندما لم يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل فأن زيادة عرض النقد تقود الى زيادة الاستثمارات في البلد وبالتالي فأن هذا سوف يقود الى ارتفاع معدلات الدخول لدى الافراد التي تنعكس على الاستهلاك الذي بدوره يقود الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الاستثمارات مرة اخرى وبالتالي سوف تزداد الايرادات وتعطي الدولة ما بذمتها من التزامات مالية تنعكس بصورة ايجابية على الدين العام وبالتالي يخفض من الدين العام.

نستنتج مما سبق ان العلاقة بين عرض النقد والدين العام تكون عكسية في حالة وصول الاقتصاد الى التشغيل الكامل للموارد وطردية في حالة عدم وصول الاقتصاد الى التشغيل الكامل.

المحور الثالث: قياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق للمدة (2004 _2020)

اولاً: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

من اجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، تم تحديد المتغير المستقل بعض المؤشرات الكلية (عرض النقد ،الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، البطالة) والمتغير التابع الدين العام وكما في الجدول التالي:

الجدول (1) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	المتغير	التوصيف
M2	عرض النقد	X1	مستقل
IN	التضخم	X2	مستقل
Gdp	الناتج المحلي الاجمالي	X3	مستقل
Un	البطالة	X4	مستقل
Pd	الدي العام	Y	تابع

المصدر: من عمل الباحثين

ثانياً: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

الجدول (2) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند المستوى والفرق الاول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level

		LOG_UN	LOG_PD	LOG_M2	LOG_IN	LOG_GDP
With Constant	t-Statistic	-4.2025	-0.9725	-1.3439	-1.2402	-3.4710
	Prob.	0.0014	0.7581	0.6040	0.6519	0.0120
		***	n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2991	-0.2578	0.1809	-2.5874	-2.0555
	Prob.	0.0756	0.9903	0.9974	0.2873	0.5600
		*	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4436	0.2549	-0.1046	-1.5096	2.3163
	Prob.	0.1376	0.7570	0.6439	0.1219	0.9947
		n0	n0	n0	n0	n0
UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERNENCE						
		d(LOG_UN)	d(LOG_PD)	d(LOG_M2)	d(LOG_IN)	d(LOG_GDP)
With Constant	t-Statistic	-3.7862	-2.6092	-3.1050	-3.2741	-2.8472
	Prob.	0.0049	0.0965	0.0312	0.0203	0.0575
		***	*	**	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9396	-3.3968	-3.6109	-3.2510	-3.2067
	Prob.	0.0159	0.0609	0.0368	0.0841	0.0925
		**	*	**	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8001	-2.6286	-3.1263	-3.2657	-2.6236
	Prob.	0.0003	0.0093	0.0022	0.0015	0.0094
		***	***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 10)

نجد من نتائج الجدول (2) ان بيانات المتغيرات لم تستقر عند المستوى بينما نجد ان جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبار pp ، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان البيانات جميعها قد استقرت عند الفرق الاول الى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

اولاً: التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)

ينصب هذا الاختبار على التأكد من وجود تكامل مشترك من عدمه بين المتغيرات محل البحث، اي هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى ام لا توجد ووفقاً لمنهجية (ARDL)، اذ يتم استخدام معيار (AIC) تلقائيًا من اجل تحديد مدة التخلف الزمني (الابطاء الزمني)، ويظهر الجدول (3) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020).

الجدول (3) نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق للمدة (2004–2020).

Dependent Variable: pd
Method: ARDL
Selected Model: ARDL(5, 1, 2, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_PD(-1)	1.262980	0.104650	12.06857	0.0000
LOG_PD(-2)	-0.371941	0.173990	-2.13771	0.0381
LOG_PD(-3)	-4.51E-10	0.175602	-2.57E-09	1.0000
LOG_PD(-4)	0.470569	0.183193	2.568708	0.0137

LOG_PD(-5)	-0.443583	0.111756	-3.96920	0.0003
LOG_GDP	-0.565503	0.100219	-5.64269	0.0000
LOG_GDP(-1)	0.507892	0.094782	5.358507	0.0000
LOG_M2	-0.268189	0.039216	-6.83885	0.0000
LOG_M2(-1)	0.325075	0.062223	5.224332	0.0000
LOG_M2(-2)	-0.107634	0.036347	-2.96131	0.0049
LOG_UN	-0.027841	0.099539	-0.27970	0.7810
LOG_UN(-1)	0.052524	0.157991	0.332447	0.7411
LOG_UN(-2)	-0.213835	0.099727	-2.14419	0.0376
LOG_IN	-0.030156	0.014293	-2.10987	0.0406
LOG_IN(-1)	0.020302	0.014649	1.385843	0.1728
C	3.885608	0.802356	4.842750	0.0000
R-squared	0.997242	**Mean dependent var**		18.29065
Adjusted R-squared	0.996302	**S.D. dependent var**		0.358348
S.E. of regression	0.021792	**Akaike info criterion**		-4.59137
Sum squared resid	0.020895	**Schwarz criterion**		-4.03288
Log likelihood	153.7412	**Hannan-Quinn criter.**		-4.37291
Durbin-Watson stat	1.779485			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10)

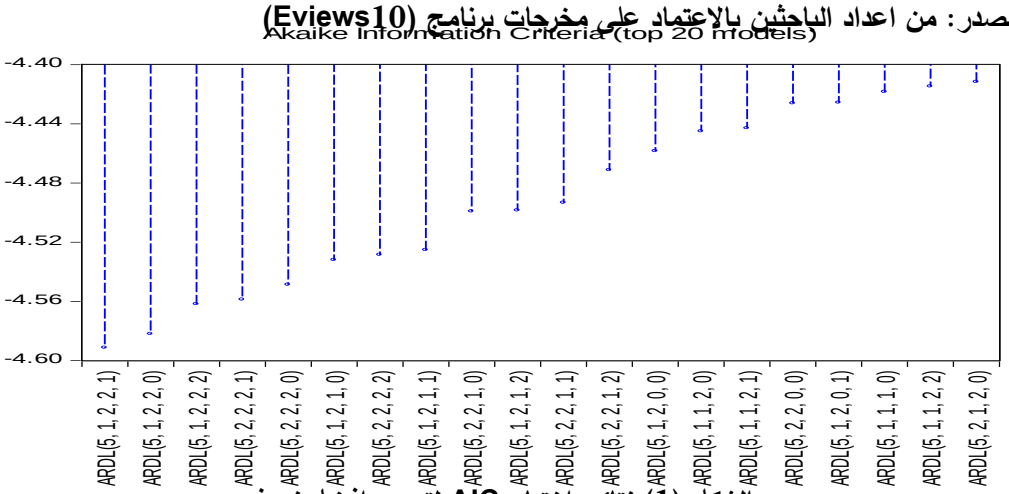

الشكل (1) نتائج اختبار AIC لتحديد افضل نموذج

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews12)

يظهر لنا من نتائج الجدول (3) والشكل البياني (1) ان نموذج (ARDL) الملائم هو(5,1,2,2,1) ARDL، لبيان العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في الاقتصاد العراقي وذلك تم وفق معيار(AIC) اذ كان هذا النموذج من بين افضل (20) نموذج وذلك لاعطاءه اقل قيمة لهذا المعيار اذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews) واشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول السابق ذكره انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر.

اذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (99%) وان النسبة المتبقية والبالغة (1%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج. اما قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) فقد بلغت (0.99) وكانت قيمة

(Durbin-Watson statistic) نحو (1.779485) وهذه القيمة تشير الى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي نستنتج سلامة الانموذج الاولي في تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

ثانياً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

من اجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بـ(الاستدامة المالية) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد) فلا بد من اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) مع مراعاة النقاط الاتية:

1. مقارنة قيمة احصاءة (F) المحتسبة مع قيمتها الجدولية وضمن الحدود الحرجة فهناك حد ادنى (LCB: Lower Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة I(0) وحد اعلى (UCB: Upper Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1) ففي حالة تجاوز قيمة (F) المحتسبة الحد الاعلى (UCB) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك، اما في حالة وقوع قيمة (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى فأن النتيجة تكون غير محسومة وتقبل فرضية العدم اي عدم وجود تكامل مشترك.
2. عند وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم تقدير المعادلة في الاجل الطويل طبقاً لمعيار (Akaike)
3. للتعرف على تحركات الاجل القصير وفقاً لمواصفات نموذج(ARDL) يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول (4) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.360777	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق الموضحة في الجدول (4) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت نحو (9.36) اي اكبر من القيمة الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. مما يستلزم تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعامل تصحيح الخطأ.

ثالثاً: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد اجراء اختبارات الحدود(تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الاجلين القصير والطويل لمعلمات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر من خلال الجدول (5) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق وكما يلي:

الجدول (5) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل لأنموذج (ARDL) للدين العام

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_PD(-1))	0.344955	0.098996	3.484520	0.0011
D(LOG_PD(-2))	-0.026986	0.101762	-0.265186	0.7921
D(LOG_PD(-3))	-0.026986	0.101762	-0.265186	0.7921
D(LOG_PD(-4))	0.443583	0.111756	3.969203	0.0003
D(LOG_GDP)	-0.565503	0.100219	-5.642690	0.0000
D(LOG_M2)	-0.268189	0.039216	-6.838855	0.0000
D(LOG_M2(-1))	0.107634	0.036347	2.961313	0.0049
D(LOG_UN)	-0.027841	0.099539	-0.279705	0.7810
D(LOG_UN(-1))	0.213835	0.099727	2.144195	0.0376
D(LOG_IN)	-0.030156	0.014293	-2.109871	0.0406
CointEq(-1)	-0.081975	0.020382	-4.021845	0.0002
Cointeq = LOG_PD - (-0.7028*LOG_GDP -0.6191*LOG_M2 -2.3075 *LOG_UN -0.1202*LOG_IN + 47.4001)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_GDP	-0.702796	0.248141	-2.832241	0.0069
LOG_M2	-0.619077	0.130803	-4.732881	0.0000
LOG_UN	-2.307454	0.922982	-2.500000	0.0162
LOG_IN	-0.120216	0.048635	-2.471788	0.0174
C	47.400072	7.647037	6.198489	0.0000

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (Eviews10)

يتبين من الجدول (5) ان قيمة معامل متجه تصحيح الخطأ (Coint-Eq(-1 لهذا الانموذج بلغت (0.08-) وان القيمة الاحتمالية المصاحبة بلغت (Prob=0.0002) مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نتيجة تحقق الشرطين الاساسيين في هذا الاختبار وهما القيمة السالبة والمعنوية الاحصائية وهذا يعني ان(0.08) من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها بمرور الزمن من اجل بلوغ التوازن في الاجل الطويل.

رابعاً: تقييم جودة الانموذج المقدر (اقتصادياً وقياسياً)

أ- تقييم الانموذج المقدر من الناحية الاقتصادية:

يستدل من نتائج الجدول (5) الخاص بقياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020) ووفقاً لأنموذج (ARDL) الاتي:

1. يشير معامل (GDP) الى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) والدين العام في الاجلين القصير والطويل، اذ بلغت المرونة الجزئية للدين العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي (0.565) في الاجل القصير وهذا يعني ان زيادة النمو الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (0.565)، اما في الاجل الطويل فقد بلغت المرونة الجزئية للدين العام بالنسبة للنمو الاقتصادي (0.703) وهذا يعني ان زيادة النمو الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (0.703) خلال مدة البحث، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.

2. يشير معامل (M2) الى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والدين العام في الاجل القصير، اذ بلغت قيمة المرونة الجزئية للدين العام بالنسبة لعرض النقد (0.107) وهذا يعني ان زيادة عرض النقد(M2) في الاقتصاد العراقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (0.107)، وكذلك في الاجل الطويل يوجد اثر ايجابي لعرض النقد (M2) على الدين العام اذ بلغت المرونة الجزئية للدين العام بالنسبة لعرض النقد (0.169) وهذا يعني ان زيادة المعروض النقدي (M2) في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (0.169) اي ان العلاقة عكسية بين عرض النقد (M2) والدين العام في الاجلين القصير والطويل وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.

3. يشير معامل معدل البطالة (UN) الى وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى اقل من (5%) بين معدل البطالة والدين العام في الاجلين القصير والطويل فقد بلغ الميل الحدي للدين العام بالنسبة لمعدل البطالة (0.027) وهذا يعني ان زيادة معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (0.027) وذلك في الاجل القصير، اما في الاجل الطويل فقد بلغ الميل الحدي للدين العام بالنسبة لمعدل البطالة (2.307) وهذا يعني ان زيادة معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (2.307) مليون دينار وبالتالي فأنها لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ولكنها تتفق مع فرضية البحث.

4. يشير معدل التضخم (IN) الى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والدين العام عند مستوى معنوية اقل من (5%) وفي الاجلين القصير والطويل، اذ بلغت المرونة الجزئية للدين العام بالنسبة لمعدل التضخم (0.030) في الاجل القصير وهذا يعني ان ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (0.030)، اما في الاجل الطويل فقد بلغت المرونة الجزئية للدين العام بالنسبة لمعدل التضخم (0.120) وهذا يعني ان ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين العام بنسبة (0.120) مليون دينار، مما يعني ان العلاقة عكسية بين معدل التضخم والدين العام في الاقتصاد العراقي في الاجلين القصير والطويل وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتوافق مع فرضية البحث.

ب- تقييم الانموذج المقدر من الناحية القياسية

بعد تقدير العلاقة بين متغيرات الانموذج للأجلين القصير والطويل وبهدف التأكد من جودة الانموذج المستخدم في قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الدين العام وسلامته من المشاكل القياسية يستلزم الامر اجراء الاختبارات التشخيصية الاتية:

- نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

وتم ذلك من خلال اختباري مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM) واختبار (ARCH) اذ يتبين من الجدول (6) ادناه ان قيمة F المحتسبة بلغت (0.296) مقارنة بقيمة احتمالية (Prob: 0.7447) وهي اكبر من (5%) وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية لمربع كاي (0.6582) وهي اكبر من (5%) وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود الارتباط الذاتي، وكذلك خلو الانموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين لأنه من خلال اختبار (ARCH) يتضح ان قيمة (F– statistic) بلغت (0.296882) مقابلة لقيمة احتمالية (0.7447) وهي اكبر

من (5%) وكذلك بلغت قيمة مربع كاي (0.836409) وبقيمة احتمالية (0.6582) وهي ايضًا اكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الانموذج المقدر، والجدول (6) يوضح نتائج اختباري الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق.

الجدول (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.296882	Prob. F(2,42)	0.7447
Obs*R-squared	0.836409	Prob. Chi-Square(2)	0.6582
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.296882	Prob. F(2,42)	0.7447
Obs*R-squared	0.836409	Prob. Chi-Square(2)	0.6582

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات

1. تشير النتائج التي توصل اليها الباحث الى اثبات فرضية البحث والتي اشارت الى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة والدين العام
2. اثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية في الاجلين القصير والطويل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(النمو الاقتصادي، عرض النقد، التضخم، البطالة) والمتغير التابع المتمثل بـ (الدين العام) اي ان ارتفاع معدلات المتغيرات الاقتصادية المستقلة يؤثر بشكل ايجابي على الدين العام مما يؤدي الى انخفاضه.
3. بينت نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (التفسيرية) (وجود تكامل مشترك بينهما) اذ كانت القيمة المحتسبة لاحصاءة (F) اكبر من القيم الحرجة للحدين الاعلى والادنى لها.

ثانياً- التوصيات

1. يجب على الجهات المسؤولة والمتمثلة بالسياسات الاقتصادية الكلية ان تعمل على ايجاد السبل والوسائل التي تعمل على تقليل الاعتماد على الدين الخارجي لأنه مصدر قلق وخطر على الاقتصاد العراقي وبالأخص فيما يتعلق بعامل التبعية الاقتصادية والسياسية والتي تترتب نتيجة هذا الدين العام وبالأخص ان العراق يتمتع بوفرة مالية وخصوبة ارضية فعلى الجهات المسؤولة فعلى الجهات المسؤولة ان تعمل جاهدة لاستقلال هذه الثروات افضل استقلال.

2. من الضرورة وضع سقوف حذرة لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وتجنب تذبذبات الدخل النفطي وبناء الموازنة العامة على اساس سعر نفط معتدل والاحتفاظ بالفوائض المالية في صناديق سيادية تساهم في تخفيض اعباء الديون مما يسهم بالحفاظ على حقوق الاجيال المستقبلية بدلاً من التوجه الى الدين العام في كل سنة مالية يحدث فيها عجز اذ اصبح التوجه الى الدين العام احد اهم الحلول المالية لسد عجز الموازنة وهذا بفضل السماح بالاقتراض من دون ضوابط وقيود.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية:

1. ابو مدلله، سمير، مازن العجلة (2013)، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000- 2011)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (21) ، العدد (1)، جامعة الازهر، مصر.
2. احمد، سيد عاشور (2008)، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الاولى، مصر.
3. الافندي، محمد احمد (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، جامعة صنعاء، الطبعة الاولى، اليمن.
4. الافندي، محمد احمد (2013)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء.
5. بدران، احمد جابر(2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفنية الاقتصادية، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، الطبعة الاولى، مصر.
6. البغدادي، مروة فتحي السيد (2012)، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، مصر، متاح على الموقع الألكتروني:
www.abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/30-2013-07-21-10-85-42/1272-000005
7. بن قدو، اشواق (2013)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
8. البياتي، طاهر فاضل، ميرال روحي سماره (2013)، النقود والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

9. الجراح، محمد بن عبدالله (2011)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبار الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (1)، سوريا.
10. حداد، اكرم، مشهور هذلول (2005)، النقود والمصارف(مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
11. خضر، جميل احمد محمود، مصطفى شلابي محمد غانم، متولي عبد المؤمن محمد المرسي (2013)، البطالة الاسباب والاثار وتقييم السياسات الحالية واليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات – دراسة حالة المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
12. داغر، محمود محمد (2018) الاقتصاد الكلي، نظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب والوثائق، بغداد.
13. داود، علي عدنان (2009)، مديات فاعلية سياسة وادارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، بغداد، العراق.
14. الرشدان، عبد الله زاهي (2008)، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
15. رشوان، احمد حسين عبد الحميد (2015)، ازمات الشباب والبطالة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
16. الزبيدي، حسين بن سالم جابر(2011)، التضخم والكساد، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن.
17. الزواوي، خالد (2004)، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
18. السعودي، احمد، احمد طاهر (2008)، البطالة المشكلة والحل، مركز المحروسة للنشر والتوزيع.
19. سلمان، هيثم عبدالله (2015)، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة البصرة، المجلد (21) العدد (81)، العراق.
20. السيد علي، عبد المنعم، نزار، سعد الدين العيسى (2004)، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.
21. الشمري، خالد توفيق (2009)، مدخل في علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى.
22. الشمري، محمد جابر طاهر (2008)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر انموذجاً، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق.
23. صاري، علي (2014)، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000– 2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد (7)، الجزائر.
24. طاقة، محمد (2008)، اساليب علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى.
25. عبدالسميع، اسامة السيد (2007)، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
26. القريشي، مدحت (2007)، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.

27. القريشي، مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن.
28. كاظم، كامل علاوي، حسين لطيف الزبيدي (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
29. ماجد، صبيح (2008)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
30. المان، احمد الشريف (2010)، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
31. محارب، عبد العزيز قاسم (2001)، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
32. معلة، حالوب (2017)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الاولى، مطبعة امل الجديدة للطباعة والنشر، بيروت.
33. نجم، رفاه عدنان (2020)، اثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980–2017)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16) العدد (49)، العراق.
34. وديع، محمد عدنان (2008)، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، العدد (58)، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ثانيًا: المصادر الاجنبية:

1. Amadeo, Kimberly (2019), Money Supply and How It Affects You What It Means ,How Its Measured .
2. Bernanke, Ben S (2005), Inflation in Latin America :a new era, paper presented at the Stanford Institute for Economic Policy Research Economic Summit , Stanford, California.
3. Burda, Michael, and Charles Wyplosz (2009) Macroeconomics A European Text, Fifth Edition, Oxford University Press Inc, New York, the United States.
4. Holtfrerich, Carl-Ludwig, Lars P Feld, Werner Heun, Gerhard Illing, Gebhard Kirchgässner, Jürgen Kocka, Moritz Schularick, Wolfgang Streeck, Uwe Wagschal, Stefanie Walter, CCV Weizsäcker (2016), Government debt causes, effects and limits, Berlin, Brandenburg Academy of Sciences and Humanities. Berlin.
5. Paul M. Romer (2019), Economic Growth ,www.econlib.org.